

رؤية الاقتصاد المصري 2024
عام مواجهة التحديات



الصين

من المتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين على خلفية أزمة السوق العقاري في الصين حيث لا يزال كبار المطورين مثل Evergrande و Country Garden عالقين في مشاكل الديون المتصاعدة والتي بسببها خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعام 2024 واصفا الأزمة العقارية في الصين بأنها السبب الرئيسي وراء ذلك.

التوترات الجيوسياسية

استمرار الحرب الروسية الأوكرانية واندلاع النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وما ترتب عليه من اضطراب في حركة الملاحة في البحر الأحمر والذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والشحن ويضغط على التضخم العالمي.

الولايات المتحدة الأمريكية

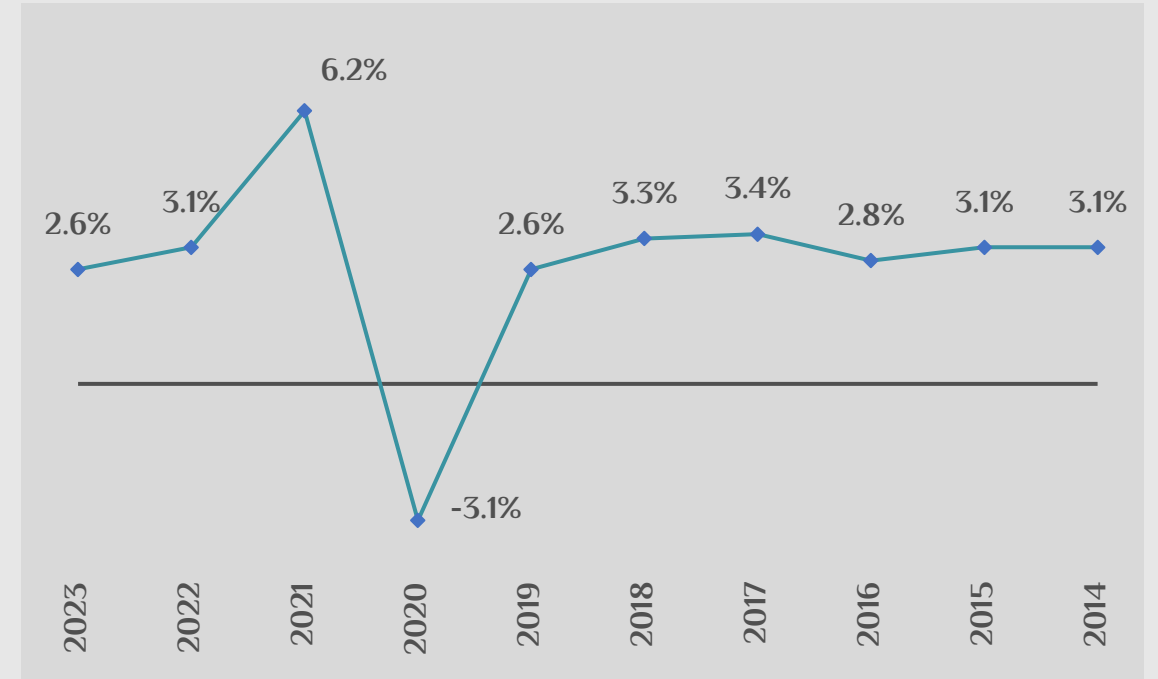
نجحت سياسة الفيدرالي الأمريكي للسيطرة على التضخم وتراجع بالفعل من 9.1% في يونيو 2022 إلى 3.4% في نهاية ديسمبر 2023 ولكنه لا يزال أعلى من المستهدف (2%). وصرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي إن دورة تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الأمريكي من المرجح أن تكون وصلت ذروتها أو بالقرب منها وأن المسؤولين يناقشون الآن إمكانية تخفيف السياسة بعد أن أبقى الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير عند أعلى مستوى لها منذ 22 عامًا عند 5.25-5.5% يتوقع المسؤولون خفض أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في عام 2024، ويتوقعون أن تنخفض إلى 3.5-3.75% بحلول عام 2025.

توقع البنك الدولي تباطؤ النمو العالمي الى 2.4% في عام 2024 من 2.6% في 2023 وانخفاض التضخم الى 3.7% في عام 2024 من 5.9% في 2023 .

معدل التضخم العالمي



معدل النمو العالمي



المصدر: البنك الدولي وبحوث عكاظ

لم يتعافى الاقتصاد المصري بعد خلال عام 2023 من تداعيات اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا والتمثلة بشكل كبير في أزمة شح السيولة من النقد الأجنبي والتضخم القياسي، ليواجه الاقتصاد المصري المزيد من العقبات نتيجة:

اندلاع الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ 15 أبريل 2023 والتي أثرت بشكل رئيسي على حركة التجارة بين البلدين وارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية كاللحوم.

العدوان الإسرائيلي والمستمر على قطاع غزة منذ 7 من أكتوبر 2023 والذي أدى إلى إعاقة استيراد الغاز الطبيعي وبالتالي انخفاض إيرادات مصر من الصادرات البترولية كما أثر سلباً على قطاع السياحة.

اعتداءات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر ومن ثم إعلان كبرى شركات النقل إعادة توجيه سفنها بعيداً عن البحر الأحمر بما يؤثر بالسلب على إيرادات قناة السويس.



عجز الموازنة

24/23 مستهدف	22/21 العام العالي	23/22 العام العالي
-7.0%	-6.1%	-6.0%

معدل النمو

24/23 مستهدف	22/21 العام العالي	23/22 العام العالي
3.5%	6.6%	3.8%

نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي

24/23 مستهدف	22/21 العام العالي	23/22 العام العالي
92.2%	87.2%	95.7%

الفائض الأولي

24/23 مستهدف	22/21 العام العالي	23/22 العام العالي
2.5%	1.3%	1.6%

الدين الخارجي (مليار دولار)

22/21 العام العالي	23/22 العام العالي
155.70	164.70

المصدر: البنك المركزي المصري، وزارة المالية وبحوث عكاظ

ميزان المدفوعات (مليار دولار)

نسبة التغير (%)	العام المالي 22/21	العام المالي 23/22
-	-10.5	0.9

الحساب الرأسمالي والعالي (مليار دولار)

نسبة التغير (%)	العام المالي 22/21	العام المالي 23/22
-24.6%	11.8	8.9

عجز الميزان الجاري (مليار دولار)

نسبة التغير (%)	العام المالي 22/21	العام المالي 23/22
-	-16.6	-4.7

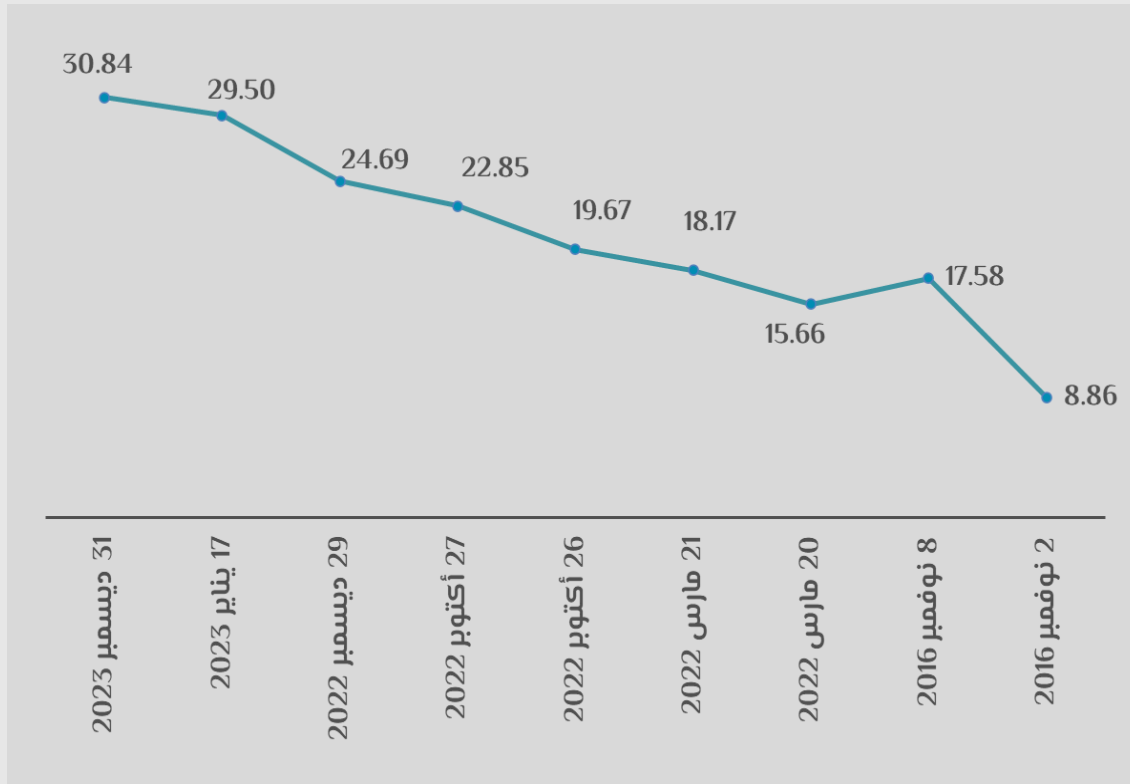
عجز الميزان التجاري (مليار دولار)

نسبة التغير (%)	العام المالي 22/21	العام المالي 23/22
-	-43.4	-31.2

فائض ميزان الخدمات (مليار دولار)

نسبة التغير (%)	العام المالي 22/21	العام المالي 23/22
95.5%	11.2	21.9

تطور سعر صرف الجنيه/الدولار



المصدر: البنك المركزي المصري وبحث عكاظ

سعر الصرف الجنيه/الدولار (لبيع)

نسبة التغير (%)	عام 2022	عام 2023
63.8%	18.83	30.84

الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)

نسبة التغير (%)	عام 2022	عام 2023
3.6%	34.003	35.219

معدل التضخم

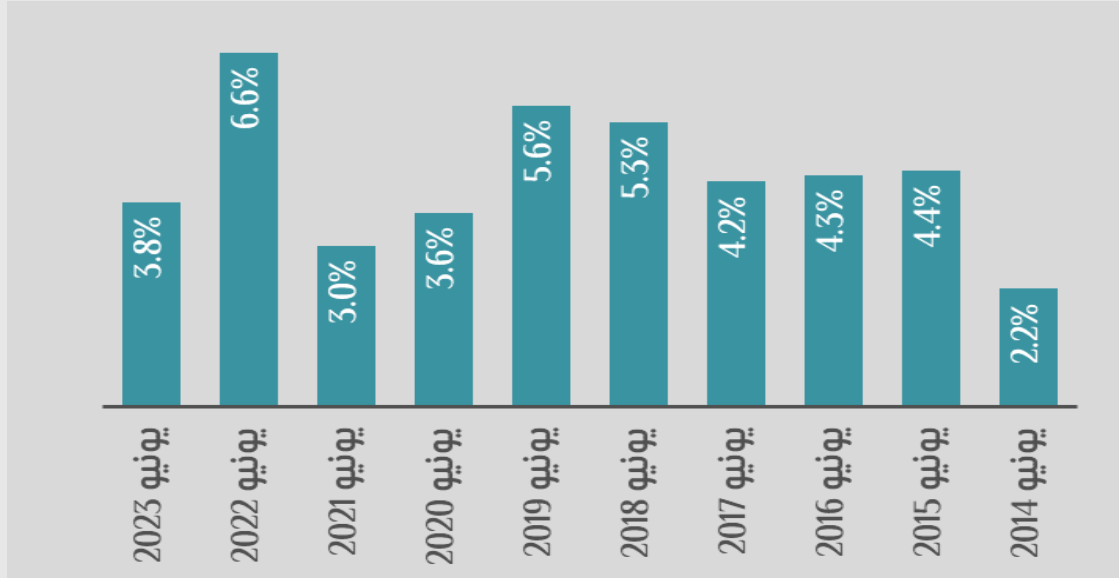
نسبة التغير (%)	عام 2022	عام 2023
58.2%	21.3%	33.7%

توقعت الحكومة المصرية نمو الاقتصاد المصري في العام المالي الحالي 24/23 بنسبة 3% وأوضحت الحكومة ان هذه التوقعات قد تزيد أو تقل قليلا بحسب تأثير الحرب على الحدود المصرية. وتتوقع نمو الاقتصاد بنسبة 4.7% في العام المالي 25/24.

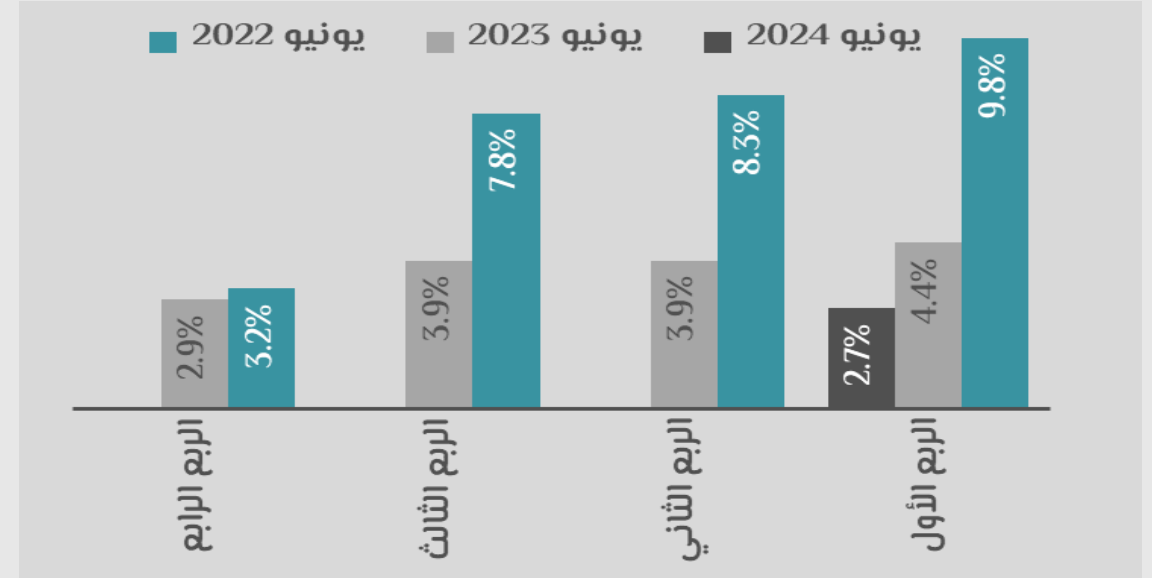
أما بالنسبة لتوقعات المؤسسات الدولية فقد انخفضت توقعات النمو في مصر لكل من العام المالي 24/23 و عام 2024 حيث:

- توقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعهد التمويل الدولي نمو الاقتصاد المصري بنسبة 3.5% و 3.6% و 3.3% على التوالي في العام المالي الحالي 24/23.
- توقع صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية نمو الاقتصاد المصري بنسبة 3.6% و 4.5% في عام 2024 على التوالي.

تطور معدل نمو الناتج المحلي (سنوي)



تطور معدل نمو الناتج المحلي (ربع سنوي)

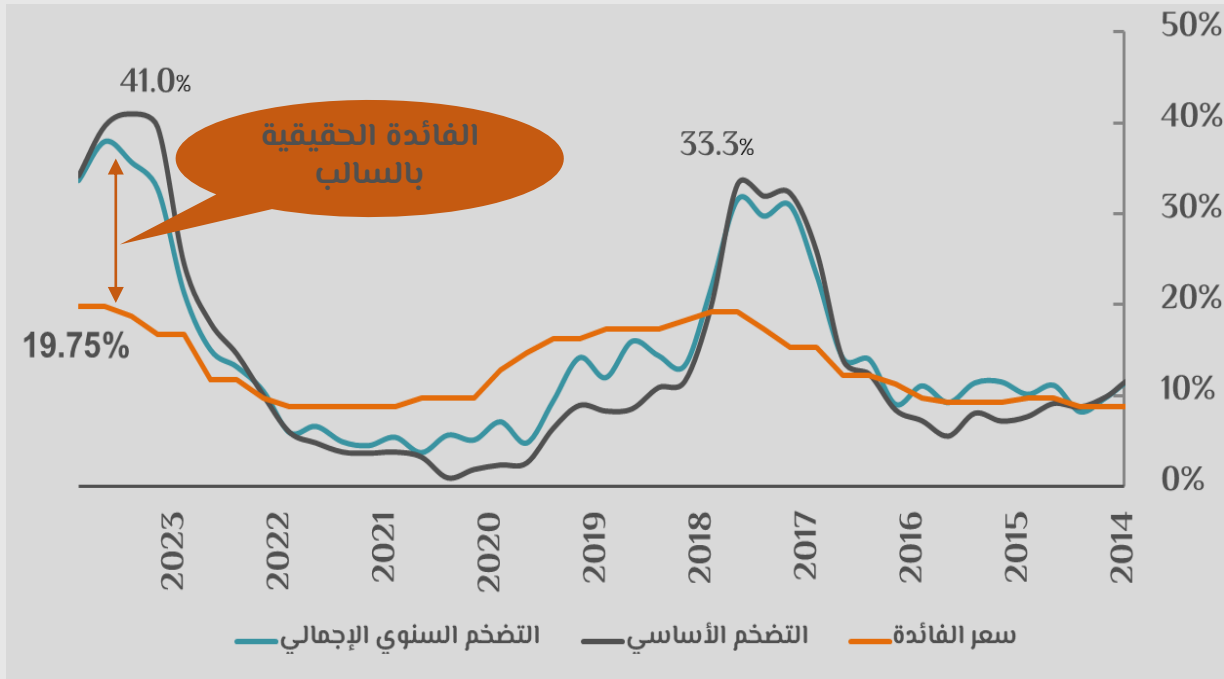


المصدر: وزارة المالية وبحث عكاظ

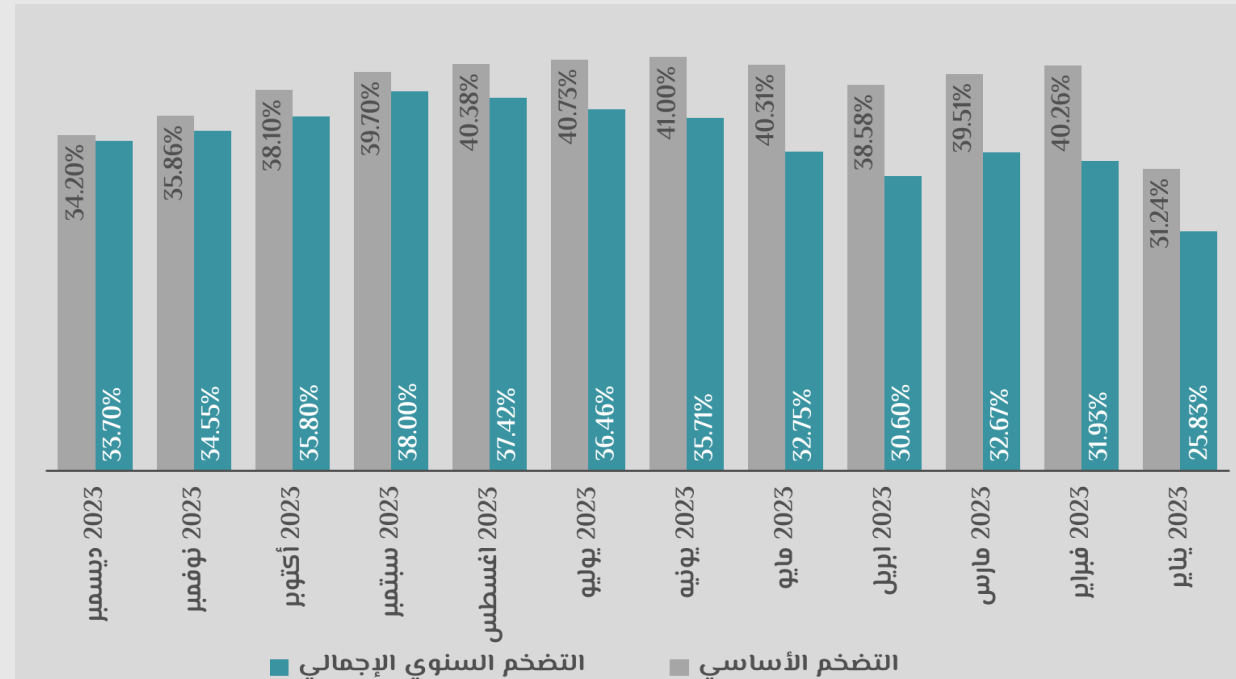
قام البنك المركزي في محاولة لكبح معدلات التضخم برفع سعر الفائدة خلال اجتماعاته الثمانية خلال عام 2023 مرتان في مارس وأغسطس، لترتفع أسعار الفائدة -اجماليا- بنسبة 3% (300 bps) ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي الى 19.25%، 20.25% و19.75% على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان الى 19.75%.

وتستهدف الحكومة خفض التضخم في المتوسط إلى 15% في العام المالي 25/24، وخفضه لأقل من 10% خلال عام 2025. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي يستهدف الوصول بمعدل التضخم عند مستوى 7% (±2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024، ومستوى 5% (±2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2026.

تطور معدل التضخم (سنويا)



تطور معدل التضخم (شهريا)



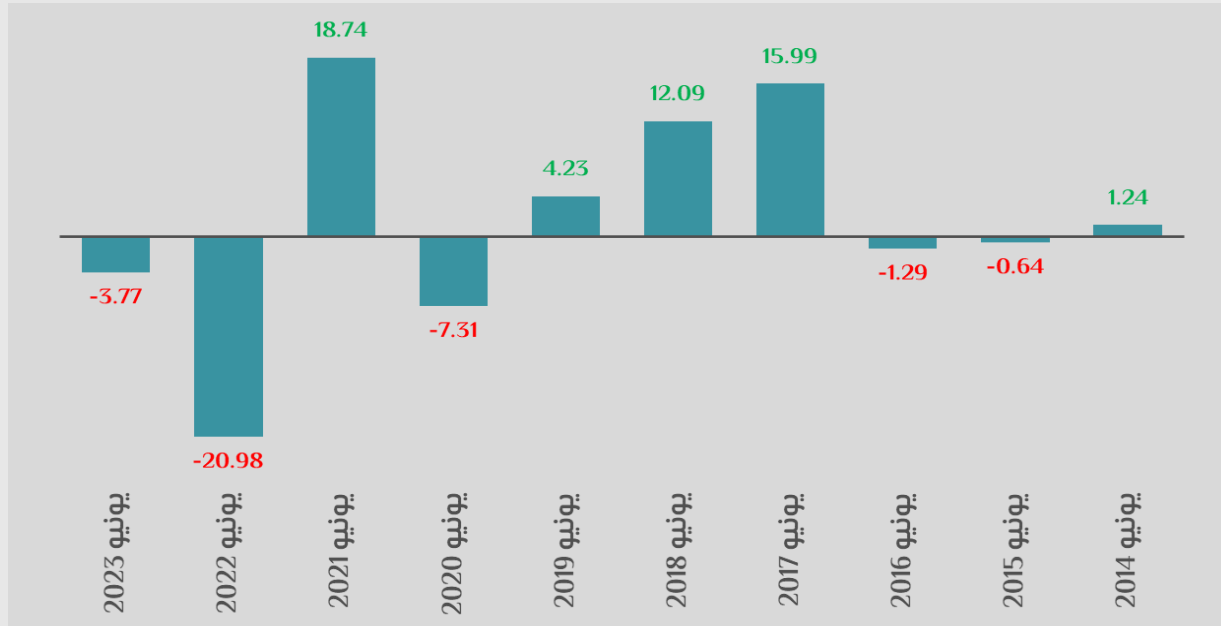
المصدر: البنك المركزي وبعوث عكاظ

نقص العملة أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد المصري في 2023 والتحدي الأبرز في 2024

وقد تفاقمت الأزمة منذ عام 2022 بالتزامن مع اندلاع الحرب الروسية واتجاه البنوك المركزية وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي الى اتباع سياسة التشديد النقدي ورفع معدلات الفائدة بهدف كبح جماح التضخم مما دفع الأموال الساخنة للتخارج من الأسواق الناشئة وخروج ما يقرب من 21 مليار دولار من مصر.

مازال الاقتصاد المصري يعاني من نقص السيولة في العملة الأجنبية والتي انخفضت على أثرها الاحتياطيات الدولية بحوالي 7 مليارات دولار خلال عام 2022 والذي أدى بدوره الى نشاط السوق الموازي وتأثيره بشكل سلبي مباشر على أهم مصادر العملة وهي تحويلات العاملين بالخارج.

صافي استثمار الحافطة في مصر (مليار دولار)



تطور صافي الاحتياطيات الدولية سنويا (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي وبحث عكاظ

وفي محاولة لتعزيز أرصدة البلاد من العملات الأجنبية قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات كما يلي:

تبني سياسة سعر صرف مرن للجنيه المصري في مطلع عام 2023 لينخفض على أثره الجنيه امام الدولار ويستقر عند 31 جنيه/دولار خلال عام 2023.



ألقى البنك المركزي شرط تعامل المستوردين بالاعتمادات المستندية والتي كانت قد فرضت في عام 2022.



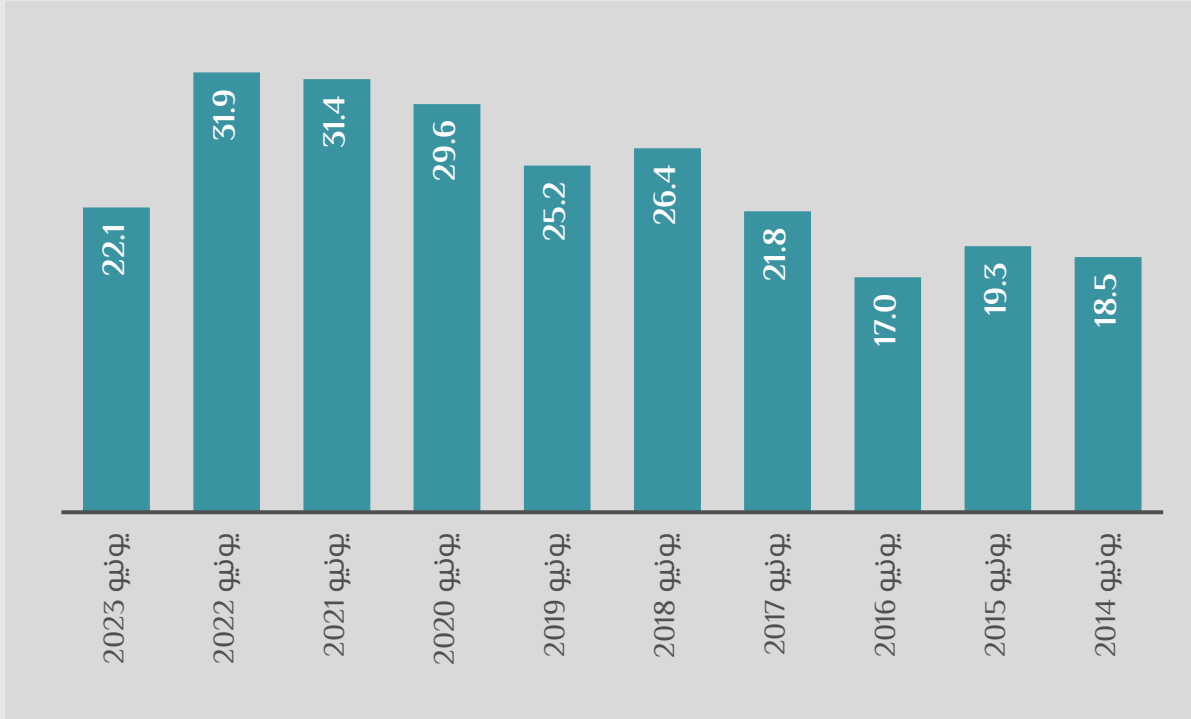
أبرم البنك المركزي اتفاقية لتبادل العملات مع الإمارات لتوفر حوالي مليار و400 مليون دولار.



أصدر العديد من القرارات التنظيمية خلال العام للحد من عمليات التلاعب ومنع تسرب النقد الأجنبي وذلك عن طريق فرض قيود وتحديد سقف لاستخدام بطاقات الائتمان في المعاملات بالعملات الأجنبية-في الداخل والخارج- لمنع إساءة استخدامها.

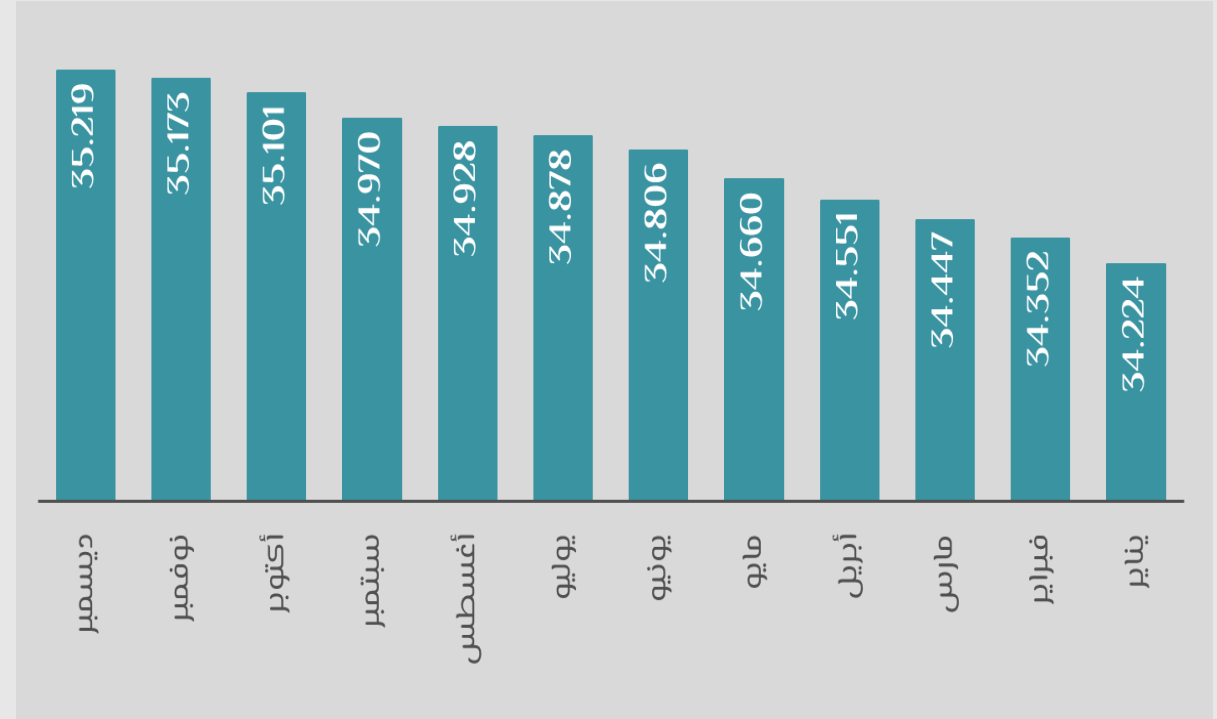


تطور تحويلات العاملين بالخارج (سنويا)



تعتبر تحويلات العاملين بالخارج أكثر مصادر العملة التي انخفضت بشدة على خلفية نشاط السوق الموازي ووجود سعرين للصرف

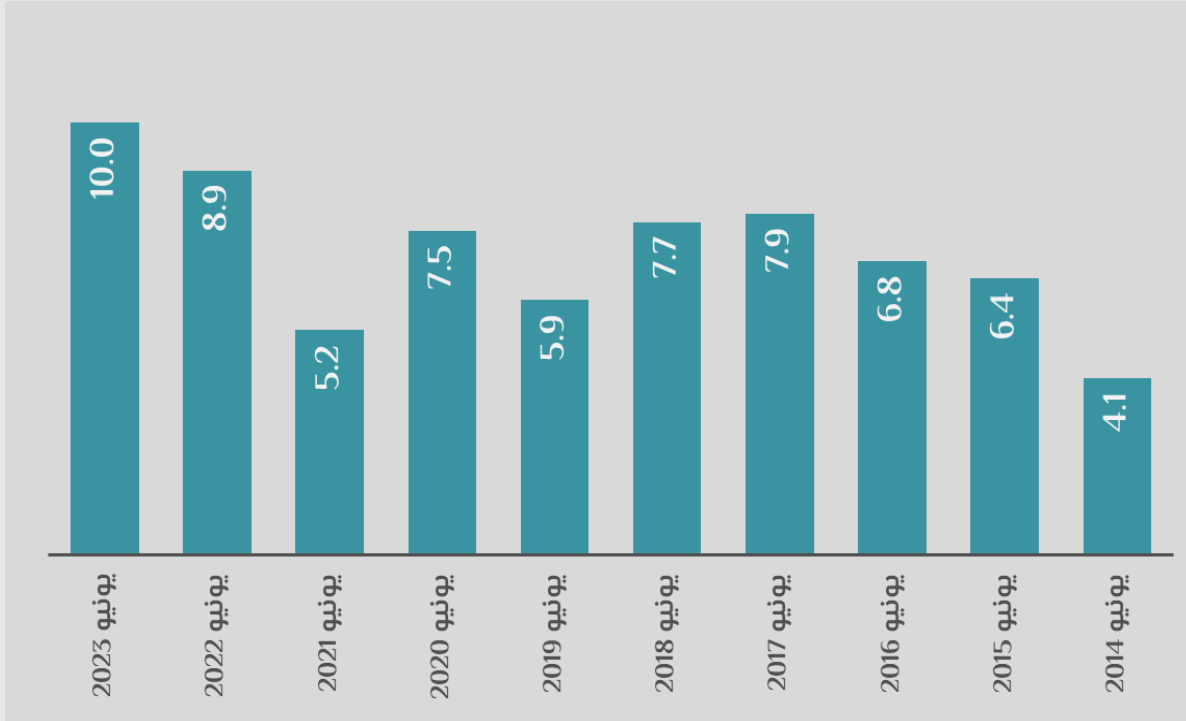
تطور صافي الاحتياطيات الدولية خلال عام 2023



لم تستطع مصر تعويض رصيدها من الاحتياطيات الدولية في عام 2022، ولكنها استطاعت خلال عام 2023 ان تسد التزاماتها دون المساس برصيدها من الاحتياطيات.

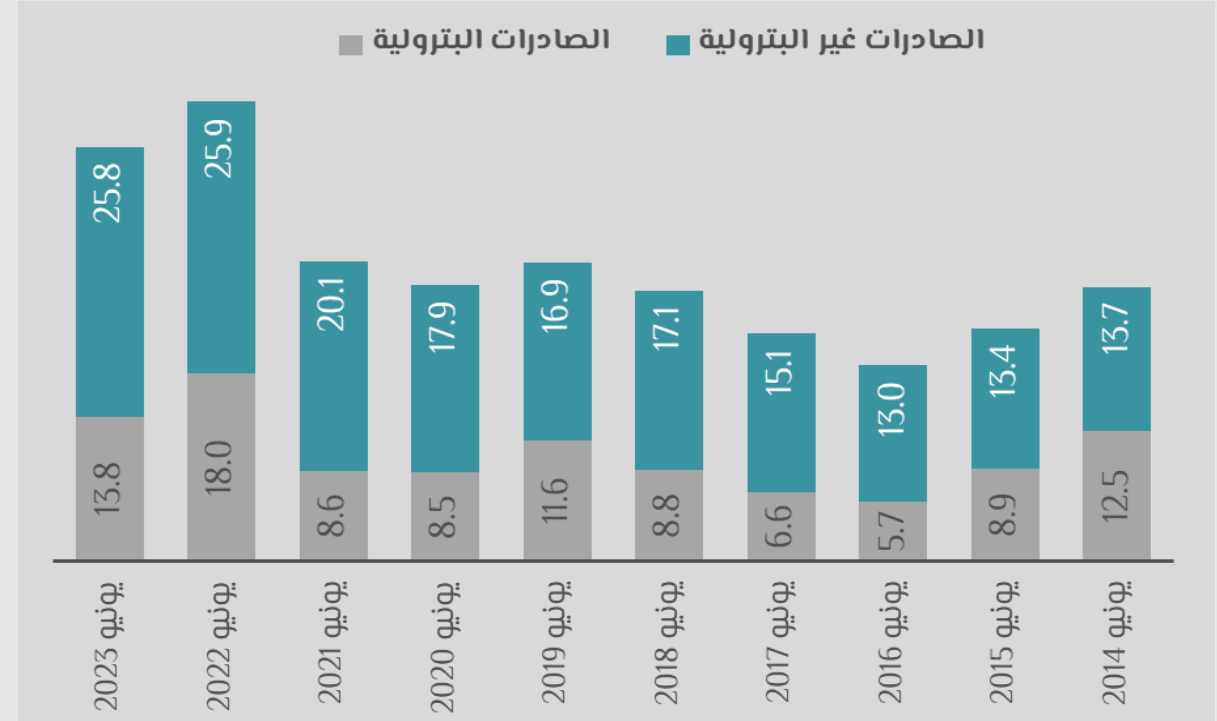
المصدر: البنك المركزي وبحوث عكاظ

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (سنويا)



نجحت الدولة في الوصول الى مستهدفاتها من الاستثمار المباشر وارتفع نتيجة لتوجهات الدولة نحو تشجيع وتهيئة المناخ الاستثماري في مصر.

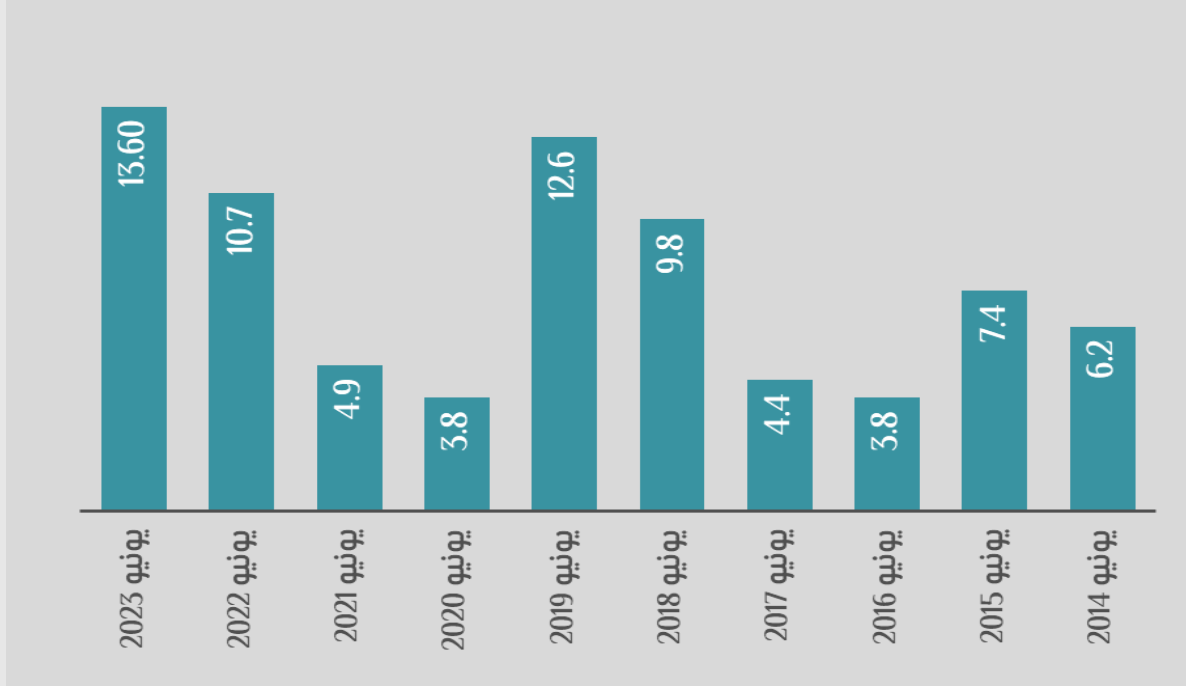
تطور إيرادات الصادرات (سنويا)



انخفضت الصادرات البترولية في عام 23/22 نتيجة لانخفاض صادرات مصر من الغاز الطبيعي على أثر انخفاض أسعاره عالميا وانخفاض الكميات المصدرة.

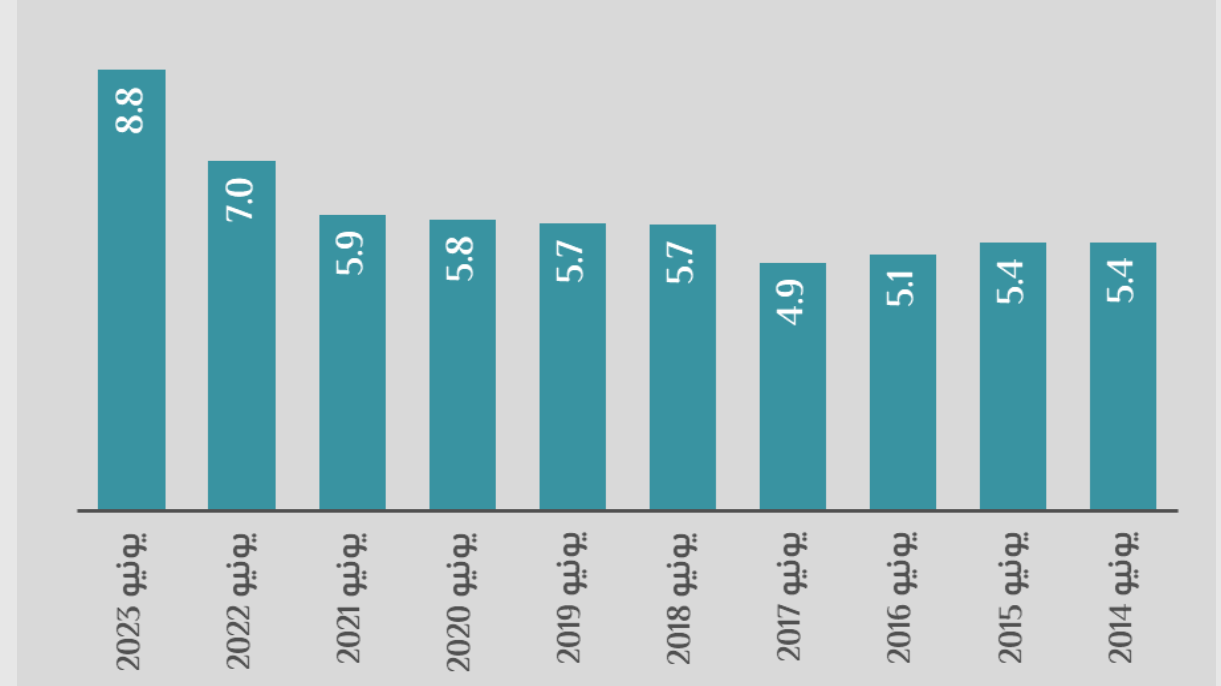
المصدر: البنك المركزي وبحوث عكاظ

تطور إيرادات السياحة (سنويا)



استطاعت ان تحقق مستهدفاتها بنهاية عام 2023 واستقبال 14.9 مليون سائح على الرغم من الرياح المعاكسة التي يواجهها القطاع.

تطور إيرادات قناة السويس (سنويا)



استطاعت ان تحقق ارقام قياسية جديدة في عام 2023 ولكنها قد تتأثر بالسلب في عام 2024 نتيجة لتوترات البحر الأحمر وإعلان كبرى شركات الشحن تحويل مسارها بعيدا عن البحر الأحمر.

المصدر: البنك المركزي وبحوث عكاظ

إيرادات السياحة

%	الربع الأول 23/22	الربع الأول 24/23
9.8%	4.1	4.5

إيرادات الصادرات

%	الربع الأول 23/22	الربع الأول 24/23
-17.0%	10	8.3

صافي استثمار الحافطة في مصر

%	الربع الأول 23/22	الربع الأول 24/23
-	-2.2	-0.5

إيرادات قناة السويس

%	الربع الأول 23/22	الربع الأول 24/23
19.4%	2.01	2.4

تحويلات العاملين بالخارج

%	الربع الأول 23/22	الربع الأول 24/23
-29.7%	6.4	4.5

صافي الاستثمار المباشر

%	الربع الأول 23/22	الربع الأول 24/23
-30.3%	3.3	2.3

المصدر: البنك المركزي وبحث عكاظ

على صعيد وزارة المالية ولتلبية احتياجات البلاد من العملة الصعبة للوفاء بالتزاماتها فقد قامت وزارة المالية بعدد من المبادرات بهدف زيادة تدفقات العملات الأجنبية إلى البلاد من بينها:

ترشيد الإنفاق الداخلي والحد من الإنفاق على بعض المشروعات الوطنية التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد والتي لها مكون دولاري.

تسوية الموقف التجديدي للمصريين بالخارج مقابل إيداع مبلغ 5 آلاف دولار أو يورو.

تمكين المستثمرين الأجانب من شراء الأراضي بالعملات الأجنبية.

إطلاق برنامج حوافز منفصل للمستثمرين يتضمن إعفاءات ضريبية حال استخدام العملة الصعبة لتمويل ما لا يقل عن نصف التكلفة الاستثمارية للمشاريع الصناعية.

التفاوض مع صندوق النقد الدولي على زيادة قيمة القرض في ظل الظروف الجيوسياسية الراهنة.

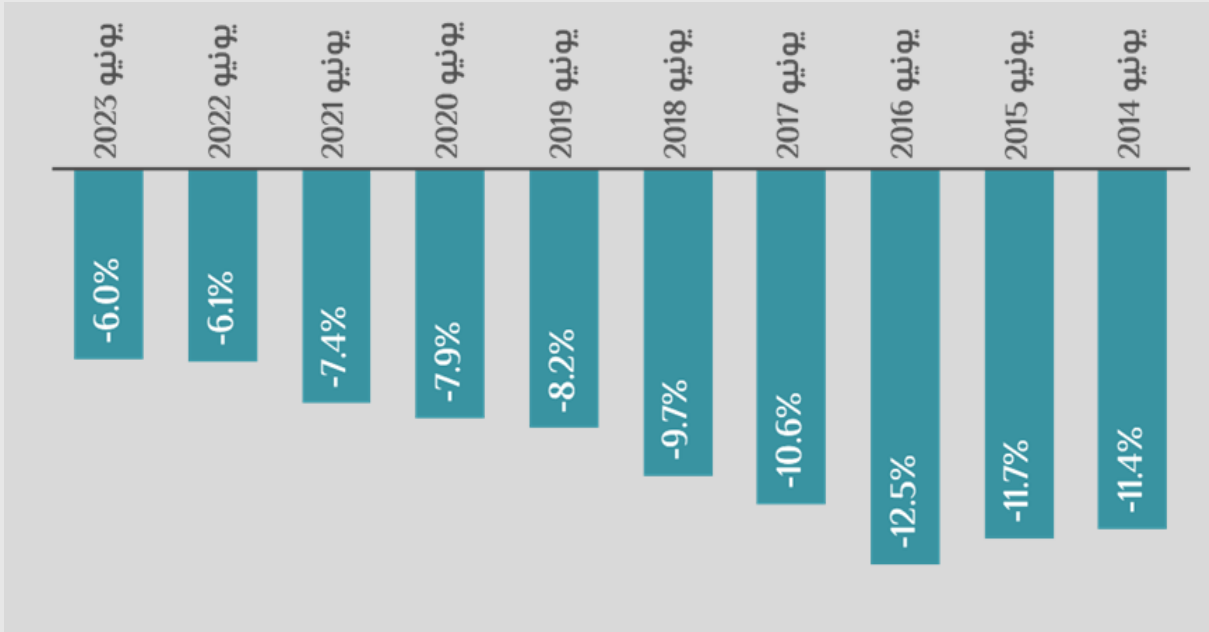
على صعيد وزارة المالية ولتلبية احتياجات البلاد من العملة الصعبة للوفاء بالتزاماتها فقد قامت وزارة المالية بعدد من المبادرات بهدف زيادة تدفقات العملات الأجنبية إلى البلاد من بينها:

الانضمام إلى مجموعة "بريكس" والذي من شأنه أن يخفف الضغط على العملة الأجنبية عن طريق تسهيل التبادل بين الدول الأعضاء من خلال العملات المحلية.

السماح للمصريين بالخارج باستيراد السيارات واعفائهم من الرسوم الجمركية والضرائب مقابل ربط وديعة بمبلغ الرسوم المفروضة بالعملة الأجنبية لمدة خمس سنوات وتسترد بالجنيه نهاية الفترة

كما تسعى الحكومة لتأمين 3 مليارات دولار بنهاية العام المالي الحالي من خلال إصدار السندات والقروض الدولية. وقد نجحت بالفعل في تأمين نصف هذا المبلغ من خلال قرض ميسر بقيمة 500 مليون دولار من دويتشه بنك وبنك المؤسسة العربية المصرفية، وإصدار بقيمة 500 مليون دولار من سندات الساموراي في نوفمبر، سبقه إصدار بقيمة 478.7 مليون دولار من سندات الباندا في أكتوبر.

تطور عجز الموازنة

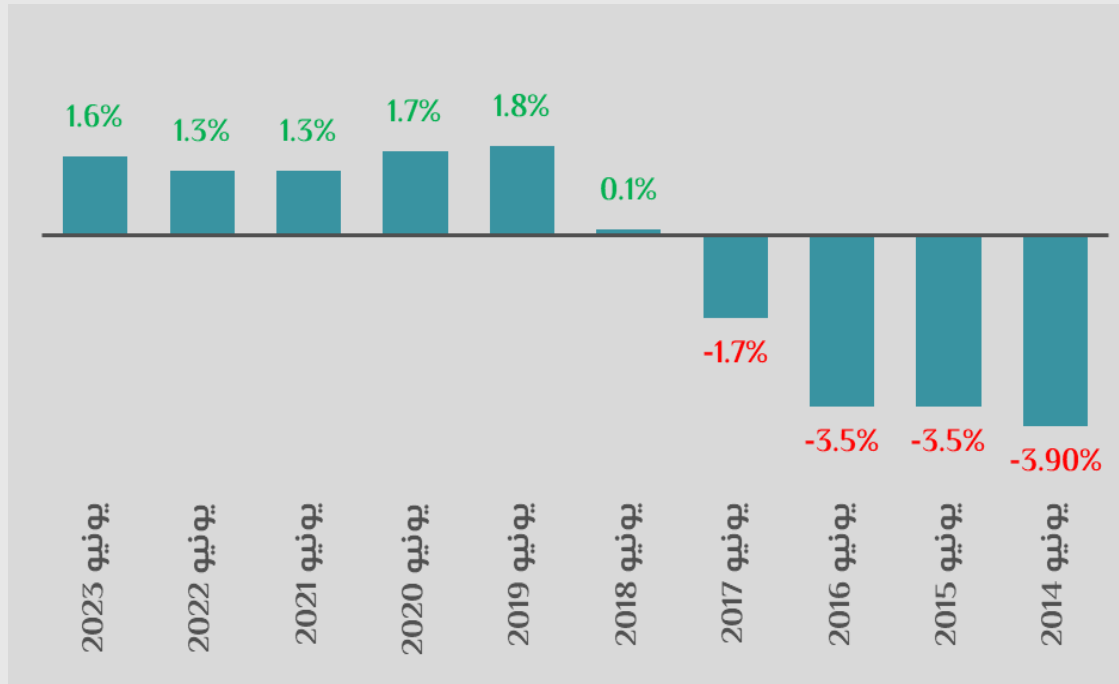


المصدر: وزارة المالية وبحوث عكاظ

اتسع عجز الموازنة المصرية في العام المالي الحالي 24/23 إلى 4.95% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من العام المالي الحالي، بارتفاع من 4% في الفترة ذاتها من العام الماضي، مدفوعاً إلى حد كبير بفاتورة الفوائد المتزايدة. توقعات عجز الموازنة

- ❖ **وزارة المالية:** أن يتسع عجز الموازنة إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الحالي وأن يتراجع العجز قليلاً إلى 7.2% في العام المالي 25/24.
- ❖ **صندوق النقد الدولي:** أن يتسع عجز الموازنة المصرية في العام المالي الحالي 24/23، إلى 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي ويرى الصندوق أن العجز سيظل مرتفعاً في السنوات المقبلة.

تطور الفائض (العجز) الأولي



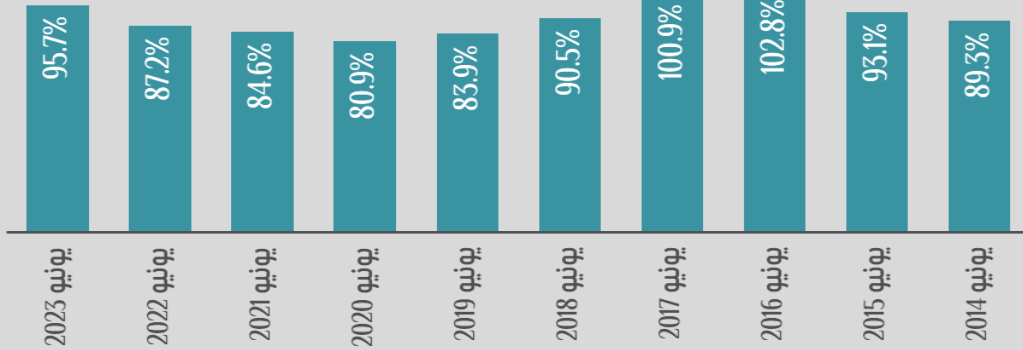
المصدر: وزارة المالية وبحوث عكاظ

تستهدف مصر خلال العام المالي 24/23
تحقيق أكبر فائض أولي عند مستوى
2.5%.

متوسط عمر محفظة الدين

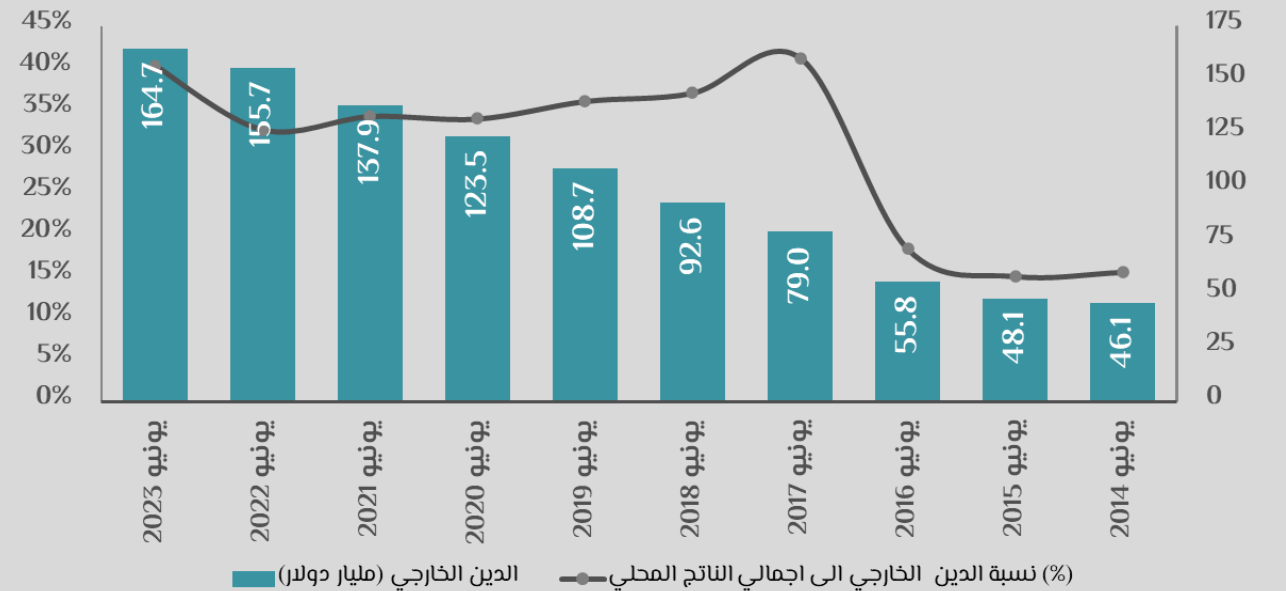


الدين الكلي كنسبة من الناتج المحلي



- ❖ توقع البنك المركزي أن يبلغ إجمالي أقساط الديون والفوائد المستحقة على البلاد خلال عام 2024 نحو 42.8 مليار دولار.
- ❖ تستهدف الحكومة خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 80% خلال 5 سنوات.

الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي



المصدر: وزارة المالية وبحوث عكاظ

على صعيد سياسة الدولة في تقليص دورها في النشاط الاقتصادي وإتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في توليد النمو الاقتصادي نتوقع ان يشهد عام 2024 تكثيف لعمليات التخرج

تدرس الحكومة حاليا ضم 61 شركة جديدة لبرنامج الطرقات وقد حددت مؤسسة التمويل الدولية القطاعات الأربعة الأكثر جاذبية وربحية وهي المطارات والاتصالات وخدمات التأمين والبنوك.

تستهدف الحكومة جمع 5 مليارات دولار من برنامج الطرقات الحكومية في الفترة بين أكتوبر 2023 إلى يونيو 2024, جمعت منها بالفعل 800 مليون دولار والمتمثلة في صفقة بيع حصص في شركة الفنادق التاريخية لشركة طلعت مصطفى (TMGH.CA)

صفقات في الطريق: يتطلع صندوق مصر السيادي لبيع حصة من الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية "وطنية" بالإضافة الى صفقة استحواذ شركة أبو ظبي القابضة "أيه دي كيو" على حصص في الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته "إيثيدكو" والشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي "إيلاب" وشركة الحفر المصرية.

لم تستطع مصر الحفاظ على تصنيفها الائتماني خلال عام 2023، فقد خفضت وكالات التصنيف الائتماني "موديز" و "فيتش" و"ستاندرد اند بور" تصنيفها الائتماني لمصر على خلفية الخوف من تدهور قدرة الحكومة المصرية على تحمل الديون واستمرار نقص العملات الأجنبية في مواجهة زيادة مدفوعات خدمة الدين الخارجي على مدى العامين المقبلين، وسط القيود المتزايدة على خيارات السياسة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد دون تفاقم الأزمة الاجتماعية.

وقد خفضت الوكالات تصنيف مصر الائتماني لمصر مرتين خلال عام 2023 وتعديل النظرة المستقبلية لينتهي في نهاية العام على النحو التالي:



التاريخ	النظرة المستقبلية	التقييم	الإجراء	الوكالة
18 يناير 2024	سلبية	Caa1	تخفيض	موديز
3 نوفمبر 2023	مستقرة	B-	تخفيض	فيتش
20 أكتوبر 2023	مستقرة	B-	تخفيض	ستاندرد آند بورز

المصدر: وكالات التصنيف الائتماني وبحوث عكاظ

بدأ العام بتخفيض الدعم و زيادات في أسعار عدد من الخدمات والمرافق لإثبات جدية الحكومة في الإصلاح الهيكلي للموازنة العامة وإعادة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف زيادة مبلغ القرض المطلوب ومن المتوقع أن يجري الصندوق مراجعته خلال الربع الأول من العام الجاري.

❖ ليس من المتوقع أن يكون عام 2024 عام التعافي فمزال الاقتصاد المصري يواجه العديد من التحديات وأهمها:

- شح العملات الأجنبية ووجود سعرين للصرف
- انفلات التضخم
- معدلات فائدة حقيقية سالبة
- تصاعد التوترات بالبحر الأحمر وتحويل مسارات التجارة والشحن لرأس الرجاء الصالح
- ارتفاع معدلات الدين وخدمته

❖ بناء عليه نتوقع استمرار التعاون بين السياسات النقدية والمالية في تطبيق السياسات التشددية خلال عام 2024 بهدف السيطرة على التضخم وعجز الموازنة وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف وأن تتخذ الحكومة العديد من الإجراءات التصحيحية كما يلي:

- تسريع وتيرة برنامج الطروحات الحكومية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.
- أن يشهد سعر الصرف تخفيض جديد في الربع الأول من عام 2024 بهدف تقليل الفجوة بين سعري العملة الرسمي وغير الرسمي.
- أن يتجه البنك المركزي المصري الى رفع أسعار الفائدة بنحو 300 الى 500 نقطة في محاولة لكبح جماح التضخم.

عكاظ KAZ
Stockbrokers & Investments
— since 1984 —

قسم المبيعات

سمر سليمان
samar@okazinvest.com

وليد عبدالمجيد
walid@okazinvest.com

قسم البحوث

شيماء فؤاد
محلل مالي أول
shfouad@okazinvest.com

أحمد هلال
رئيس قسم البحوث
ahelal@okazinvest.com

تليفون: 202-25895321
25918955



المكتب الرئيسي
35 شارع عماد الدين . وسط البلد . القاهرة



okaz-investments

okaz.investments



www.okazinvest.com

إبراء الذمة

عكاظ للوساطة المالية و الإستثمار قد قامت بإعداد هذا التقرير فقط للإستخدام الداخلي و لإمداد عملائها بالمعلومات اللازمة وليس الغرض من هذا التقرير هو الدعوة الى أو الحث على شراء / أو بيع أية أوراق مالية. المعلومات الواردة في هذا التقرير هي نتاج بذل أقصى جهد فيما يتعلق بدقتها واكتمالها وهي تعبر عن الرأي الشخصي لمعد التقرير وهي عرضة للتغيير دون إشعار مسبق. بناءا على ذلك فإن عكاظ للوساطة المالية و الإستثمار لا تقبل أي مسؤولية عليها أو على أي من موظفيها عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة تنتج عن استخدام هذا التقرير أو نشر محتوياته و تؤكد أن حقوق الطبع محفوظة لها و أنه لا يحق لأي شخص أو جهة نقل أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو وسيلة دون موافقة مسبقة منها.